

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

الاختلاف هنا في اللفظ وإن لم تكن لأحدهما بينة صدق عمرو بيمينه لأنه يدعي بقاء الحق على ما كان وهو الأصل فلا يقبض زيد من بكر لعزله نفسه بالإنكار للوكالة وما قبضه زيد من بكر قبل ذلك والمقبوض قائم لم يتلف فلعمرو وأخذه من زيد في الأصح لأنه وكله فيه ولزيد طلب عمرو ودينه عليه لاعترافه ببقائه في ذمته بإنكاره الحوالة والتالف بيد زيد سواء كان بتفريط أو لا يبرأ به كل من زيد وعمرو ومن صاحبه ولا ضمان عليه صحه الموفق والشارح وجزم به في الرعاية الكبرى والفروع خلافا للمنتهى حيث قال والتالف من عمرو ولزيد طلبه بدينه ولو قال عمرو ولزيد مثلاً أحلتك بلفظ الحوالة وقال زيد وكلتني في قبضه بلفظ الوكالة ولا بينة لأحدهما صدق زيد بيمينه لما تقدم وله أي زيد القبض لأنه إما وكيل أو محتال ثم لا يخفي الحكم فإن قبض منه بقدر ماله على عمرو فأقل قبل أخذ دينه فله أخذه لنفسه لقول عمرو وهو لك وقول زيد هو أمانة في يدي ولي مثله على عمرو فإذا أخذه لنفسه حصل غرضه وإن كان زيد قبضه وأتلفه أو تلف في يده بتفريطه سقط حقه وبلا تفريط فالتالف من عمرو ولزيد طلبه بحقه وليس لعمرو الرجوع على بكر لاعترافه ببراءته والحوالة من مدين على ماله في الديوان أو من الناظر للمستحق على ماله في الوقف إذن له في الاستيفاء فقط لا حوالة حقيقة لأن الحوالة إنما تكون على ذمة فلا تصح بمال الوقف ولا عليه حينئذ